



الجلسة ٦٣٤٤

الاثنين ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

|          |  |
|----------|--|
| الرئيس:  | السيد هيلر . . . . . (المكسيك)   |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين                                   |
|          | أوغندا . . . . . السيد روغوندا   |
|          | البرازيل . . . . . السيدة فيوتي  |
|          | البوسنة والهرسك . . . . . السيدة تشولاكوفيتش                             |
|          | تركيا . . . . . السيد أونال  |
|          | الصين . . . . . السيد دو شياو كونغ                                       |
|          | غابون . . . . . السيد مونغازا موسوتسي                                    |
|          | فرنسا . . . . . السيد بون  |
|          | لبنان . . . . . السيد عساف   |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد كوارى |
|          | النمسا . . . . . السيد ماير - هارتنغ                                     |
|          | نيجيريا . . . . . السيد لولو   |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس                         |
|          | اليابان . . . . . السيد تاكاسو   |

## جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## عدم الانتشار

### إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن

المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن

نظرة في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وأعطى الكلمة الآن للسفير تاكاسو.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): هذا هو

التقرير الرابع عشر عن فترة التسعين يوما الذي يُقدم وفقا للفقرة ١٨ (ح) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويغطي التقرير الفترة من ٥ آذار/مارس إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وهي فترة لم تعقد اللجنة أي جلسات خلالها ولكنها أنجزت عملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة.

في البداية، أود أن أذكر بأن مجلس الأمن اعتمد تدابير إضافية فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية قبل أقل من ثلاثة أسابيع بموجب قراره ١٩٢٩ (٢٠١٠) المتخذ في ٩ حزيران/يونيه.

وعلى النحو الوارد في القرار، فإن المجلس قرر أن تسري ولاية اللجنة أيضا على التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وأن تكثف اللجنة جهودها لتعزيز التنفيذ الكامل للقرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠)، كما في

ذلك من خلال برنامج عمل يُقدم إلى المجلس في غضون ٤٥ يوما من اتخاذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) - أي في موعد غايته ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٠. كما أنشأ المجلس فريق خبراء لتنفيذ مهام معينة على النحو المحدد، وذلك لفترة أولية مدتها سنة واحدة، بتوجيه من اللجنة. واللجنة على استعداد لتنفيذ المهام التي أسندها إليها المجلس في هذا القرار.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت اللجنة لطلب توجيه خطي من دولة عضو فيما يتصل بالتخلص من المواد ذات صلة بالأسلحة التي عثر عليها على متن السفينة إم/في هانسا إنديا التي كان يجري نقلها في انتهاك للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وأود أن أشير هنا إلى أنه في الفقرة ١٦ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، واصل المجلس تبيان مسؤوليات الدول في حالة مواجهتها لحالة مماثلة، وأوضح أن الدول مأذون لها وملزمة على السواء بمصادرة الأصناف التي يجري توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها في انتهاك لقراراته ذات الصلة بشأن إيران وبالتخلص منها.

كما تلقت اللجنة مزيدا من المعلومات من دولة عضو أخرى عن أنشطة السفينة إم/في فرانكوب. ويذكر الأعضاء أنني أبلغت المجلس، في التقريرين السابقين، بأبناء العثور على مواد ذات صلة بالأسلحة على متن السفينتين، في انتهاك للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) وبالإجراءات التي اتخذتها اللجنة تبعا لذلك.

وتلقت اللجنة إخطارا من دولة عضو بخصوص الفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، يتعلق بتوريد أصناف لاستخدامها في محطة الطاقة النووية في بوشهر في إيران. كما تنظر اللجنة في رسالة تلقتها من دولة عضو بشأن اعتزام توريد أصناف لاستخدامها في تلك المحطة. وتلقت اللجنة معلومات محددة إضافية عن إخطار عام سابق أرسلته دولة عضو عملاً بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

قبل أقل من ثلاثة أسابيع، بعث المجلس برسالة قوية بشأن برنامج إيران النووي. واتخاذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) يعيد التأكيد على أن المجلس سيرد بحزم على التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين. وقد فرض ذلك القرار جزاءات جديدة صارمة وشاملة على إيران. ولم تعزز تلك الجزاءات تصميم الولايات المتحدة فحسب، ولكن المجتمع الدولي أيضا على حمل إيران على التقيد بالتزاماتها الدولية ومنعها من استحداث الأسلحة النووية.

وتتطلع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بدور حاسم في رصد وتحسين تنفيذ قرارات مجلس الأمن. واللجنة هي الآلية الرئيسية لدينا لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ هذه التدابير، وكذلك للرد بفعالية عندما تنتهك الدول القانون الدولي ولا تنفذ الجزاءات المفروضة من قبل الأمم المتحدة.

وفي القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، أعرب المجلس عن رغبته في تعزيز تلك اللجنة وكفالة تزويدها بالأدوات التي تحتاجها لكي تكون فعالة. وأشار المجلس على اللجنة تحديدا أن تكشف جهودها لتعزيز التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة بإيران من خلال خطة عمل. ونشجع السفير تاكاسو على العمل بصورة شخصية مع اللجنة لوضع جدول أعمال طموح في برنامج العمل ذاك.

ومن شأن عمل اللجنة بنشاط وفعالية تعزيز احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي. كما أنه يمكن أن يظهر إمكانات الآليات المتعددة الأطراف في التصدي للتهديدات العاجلة في مجال الانتشار.

كما نشجع اللجنة والأمانة العامة على العمل معا في إنشاء فريق الخبراء المنشأ حديثا. وعند إنشاء الفريق بالكامل، فإنه سيكون عيوننا وآذاننا في الميدان. وتماشيا مع ولاية الفريق، فإنه سيساعد الدول في تنفيذ التدابير الواردة في كل

فيما يتصل بوقف تجريد أموال لدفع مبالغ مستحقة بموجب عقود التزمت بها الدولة قبل إدراج اسم أحد الكيانات في القائمة.

وفضلا عن ذلك، تلقينا رسالة من دولة عضو تتضمن معلومات إضافية عن فرد كانت دولة أخرى عضو قد أبلغت اللجنة باسمه سابقا وفقا لشرط التيقظ فيما يتعلق بالسفر، نظرا لتشابهه مع اسم فرد معين. وعلى أساس المعلومات الإضافية، تأكد أن الشخص الذي جرى الإبلاغ عن اسمه في البداية ليس هو نفس الشخص الذي حدده المجلس. وسترد اللجنة على استفسار أي دولة عضو، تطلب تأكيدا لأن أفرادا معينين وكيانات معينة لم يحدددهم المجلس أو اللجنة باعتبارهم خاضعين لحظر السفر و/أو تجريد الأصول.

وختاما، بخصوص إبلاغ الدول عن تنفيذ جميع التدابير ذات الصلة الواردة في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، فإن الأرقام كالتالي: ٩٢ بلاغا بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ٧٩ بلاغا بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ٦٨ بلاغا بموجب القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨). وتتوقع اللجنة تلقي بلاغات عن التنفيذ عملا بالفقرة ٣١ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) خلال الأيام المقبلة وتشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على تقديم تلك البلاغات في حدود الإطار الزمني المطلوب.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير تاكاسو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة رايس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير تاكاسو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

الأسلحة النووية والسلام الذي تحميه المعاهدة، لن تجد إيران نفسها إلا أكثر عزلة وأقل ازدهارا وأقل أمنا.

**السيد كوارى** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى السفير تاكاسو على إحاطته الإعلامية بعد ظهر اليوم. يكتسي عمل لجنته أهمية بالغة فيما نواصل انتهاج الاستراتيجية ذات المسارين لحل المسألة النووية الإيرانية. وأصبح عمل اللجنة أكثر أهمية بعد اتخاذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

إن التدابير التي يفرضها القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) تدابير موجهة ومتناسبة ويمكن الرجوع فيها. وإذا أريد للاستراتيجية ذات المسارين أن تنجح، سيكون على الدول الأعضاء كفاءة التنفيذ الكامل والفعال والصارم لهذه التدابير وتلك المنصوص عليها في قرارات المجلس السابقة. وسيكون للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) دور رئيسي في الرصد والتنفيذ وتقديم المشورة للدول، عند الاقتضاء.

ومن الضروري أن يتناول برنامج العمل الذي يكلف القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) اللجنة بتقديمه إلى المجلس بحلول ٢٤ تموز/يوليه تلك التدابير. وسيكون أكثر برامج العمل طموحا حتى الآن. وستكون إسهامات فريق الخبراء ضرورية لتنفيذ الفعال لبرنامج العمل. ونحث اللجنة والأمانة العامة على بذل قصارى الجهد لتمكين الفريق من مواصلة عمله في أقرب وقت ممكن.

يوضح آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية سبب الحاجة إلى هذه التدابير الإضافية. إنه يقول إن إيران لم تعلق أنشطتها المتصلة بالتخصيب ولا العمل في المشاريع المتصلة بالماء الثقيل. وهذا تحد واضح لقرارات مجلس الأمن المتعاقبة. ويقول التقرير إن إيران أنتجت ٥,٧ كيلوجرامات من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وهو مخصص إلى أقل

قرار من القرارات المتعلقة بإيران تنفيذها كاملا وسيساعد اللجنة في دراسة المعلومات عن انتهاكات الجزاءات وتحليلها.

وتأمل الولايات المتحدة أن يتسنى للفريق بدء عمله قبل نهاية الصيف الحالي. ولكن فعالية نظام الجزاءات المفروضة على إيران هي أساسا مسؤولية جميع الدول الأعضاء بلا استثناء، حيث أنها ملزمة بتنفيذ قرار المجلس.

وتأخذت الولايات المتحدة بالفعل خطوات لتنفيذ التزاماتنا بموجب هذا القرار، كما فعلت الدول الأخرى الأعضاء. ويجب على جميع الدول القيام بدورها لكفالة سرعة التنفيذ وفعالته وقوته. وهذه الإجراءات ستبعث برسالة لا لبس فيها إلى قادة إيران وستدعم جهود التفاوض دعما مباشرا.

والولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بالبحث عن حل دبلوماسي وباستراتيجية المسار المزدوج بشأن إيران. وكما أوضح وزراء خارجية مجموعة البلدان الخمسة زائد واحد في بيانهم الصادر عقب اتخاذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، فإننا ما زلنا مستعدين للعمل مع إيران من أجل معالجة شواغلنا.

وما برحنا نسلّم بحق إيران في السعي للاستخدام السلمي للطاقة النووية المدنية، لكن هذا الحق تأتي معه المسؤولية الحقيقية عن التأكد لبقية العالم على الطبيعة السلمية الحصرية للنوايا الإيرانية. ويبقى هدفنا هو منع إيران من استحداث أسلحة نووية. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع شركائنا في هذا المجلس والمجتمع الدولي تحقيقا لذلك الهدف.

وكما قال الرئيس أوباما، تستطيع إيران اختيار معالجة هذه الشواغل وبناء علاقة مزدهرة مع المجتمع الدولي تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، لكن إذا واصلت الحكومة الإيرانية تقويض معاهدة عدم انتشار

بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ونوعية عمله الرائع في قيادة اللجنة وكفاءة فريقه.

إن السياق العام معروف للجميع. لم تجب إيران على أي من الأسئلة التي وجهها المجتمع الدولي، بل على العكس، واصلت الاستفزازات الواحد تلو الآخر. وتشمل هذه الاستفزازات بشكل خاص اكتشاف موقع تخصيب السري في قم، وإطلاق برنامجها لتخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة. وترفض إيران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتواصل رفض أي مفاوضات جادة، ولا تتبع سوى أساليب المماثلة.

لقد دفعنا كل هذا إلى اتخاذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وكما دأبنا على التأكيد مرارا، فإن باب الحوار يبقى دائما مفتوحا ونحن نسعى إلى حل دبلوماسي قبل كل شيء. ولذلك نعرب عن رغبتنا القوية في أن ترد إيران إيجابيا على الأسئلة التي طرحتها عليها الوكالة وألا تعيق تحقيقاتها.

يوضح آخر تقرير للجنة ١٧٣٧ أن الدول الأعضاء تأخذ تنفيذ القرارات المتعلقة بإيران بجدية تامة. وسيصبح ذلك التنفيذ أكثر إلحاحا فيما يتعلق بالإنشاء الوشيك لفريق الخبراء بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ويبرز تقرير اليوم الانتهاكات التي ينبغي التحقيق فيها. ونشجع كل الدول على التعاون مع لجنة ١٧٣٧ وفريق الخبراء حتى يتسنى إجراء التحقيقات في ظروف مثلى. ونشدد، بوجه عام، على أننا جميعا يجب أن ننفذ بشكل كامل القرارات ذات الصلة، بدءا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وعلى أن هذا أمر مهم لكفالة نجاح الاستراتيجية ذات المسارين المعتمدة التي يفضلها المجتمع الدولي.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية)  
بالروسية: نشكر الممثل الدائم لليابان، السيد يوكيو تاكاسو، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة

قليلا من نسبة ٢٠ في المائة. وهذه خطوة كبيرة صوب القدرة على التخصيب إلى المستويات التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة. وليس لدى إيران تطبيق مدني موثوق به لليورانيوم المخصب إلى هذه الدرجة. ويوضح التقرير، في حالة المنشأة في قم، أن إيران لم تخطر الوكالة في الوقت المناسب بقرارها البناء في الموقع وأن هذا يتعارض مع التزامات إيران بموجب اتفاقها للضمانات.

وينص التقرير على أن إيران لم تناقش الجوانب العسكرية المحتملة لبرنامجها مع الوكالة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ولذلك تبقى الوكالة قلقة حيال احتمال وجود أنشطة حالية أو سابقة ذات صلة بالأسلحة النووية لم يعلن عنها في إيران وتشمل مؤسسات ذات صلة عسكرية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بتطوير حمولة لقذيفة.

ونبقى مستعدين لاستئناف المحادثات بشأن البرنامج النووي لإيران التي بدأناها في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر. ويتابع البارون آشتون، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، هذا الأمر مع السيد سعيد جليلي، أمين المجلس الأعلى للأمن الوطني في إيران. قد تسفر هذه المحادثات عن حل إذا كانت هادفة، وتعالج شواغل الجانبين وتحقق تقدما سريعا. وفي مد أيدينا مرة أخرى، نحن نبين تصميمنا على حل هذه الأمور عن طريق الحوار والدبلوماسية. ويتناقض هذا تماما مع رفض إيران المتكرر لمناقشة برنامجها النووي. ونبقى مصممين بنفس الدرجة على مواصلة الرد بقوة على رفض إيران الامتثال لالتزاماتها الدولية.

**السيد بون** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السفير تاكاسو على تقريره الذي يقدم كل ٩٠ يوما، وعلى إدارته للجنة المنشأة عملا

المفاوضات. ونحن مقتنعون بأن هذه التسوية ستحقق مصالح المجتمع الدولي بأسره وإيران نفسها.

**السيد دو شياو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية):**  
أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر السفير تاكاسو على إحاطته الإعلامية إلى المجلس بشأن التقرير الذي يقدم كل ٩٠ يوماً عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وعلى عمله منذ توليه رئاسة اللجنة. وتلاحظ الصين أن اللجنة اضطلعت بعمل فعال خلال الأيام الـ ٩٠ الماضية، ونحن نعرب عن تقديرنا له.

قبل فترة قصيرة، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وهو سادس قراراته بشأن المسألة النووية الإيرانية منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وشأنه شأن القرارات الخمسة السابقة، يعكس القرار الجديد قلق المجتمع الدولي حيال المسألة النووية الإيرانية وأمل جميع الأطراف في إيجاد تسوية سلمية للمسألة عن طريق المفاوضات الدبلوماسية. ويتعين على جميع البلدان الالتزام بتنفيذ القرار المذكور آنفاً تنفيذاً شاملاً وجلياً.

وتدعم الصين دوماً ضمان نظام عدم الانتشار، وتعارض امتلاك إيران أسلحة نووية وتطويرها. ونحن نؤيد استراتيجية المسارين لمعالجة المسألة النووية الإيرانية، ونعمد دائماً إلى التنفيذ الصارم لمختلف التزاماتنا بموجب قرارات مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الجزاءات لا ترمي إلى حل مسائل أساسية، وينبغي عدم استعمالها لهذا الغرض. فالخيار الأفضل يتمثل في التوصل إلى حل سلمي عن طريق المفاوضات الدبلوماسية.

وبينما اتخذ مجلس الأمن القرار الجديد، أصدر وزراء خارجية مجموعة الخمسة زائداً واحداً كذلك بياناً مشتركاً يؤكدون فيه من جديد التزامهم بمعالجة المسألة النووية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية. وقبل وقت ليس ببعيد،

عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى تقريره الذي يقدم كل ٩٠ يوماً، وعلى العمل الذي اضطلع به.

ونلاحظ أن اللجنة واصلت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، العمل بالامتثال الصارم لولايتها. وتوقع أن يعزز برنامج عمل اللجنة، الذي سنعمده في المستقبل القريب، التنفيذ الفعال للمهام في ذلك المجال.

وفي ضوء اتخاذ المجلس للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، تزداد أهمية العمل القوي للجنة وفقاً لنص وروح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لتسوية المشكلة النووية الإيرانية عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية. ومن الأهمية بمكان أن تسترشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بنهج ماثل. ويتطلب الامتثال الصارم للتدابير التقييدية بموجب قرارات مجلس الأمن امتناع الدول الأعضاء عن اتخاذ خطوات تقييدية إضافية لا تغطيها تلك القرارات، لا سيما الخطوات ذات الطبيعة التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق حيال منع دول الأطراف الثالثة غير المقبول لإيصال إمدادات إلى إيران بذريعة أنه لا يتفق مع القوانين الداخلية لتلك الدول. إن تلك الخطوات لا تتفق مع قرارات مجلس الأمن.

وبالنسبة للحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، يبقى موقفنا كما هو بدون تغيير. لقد دعونا دائماً إلى تسوية المشاكل الناجمة عن هذا البرنامج عن طريق الحوار والتعاون مع الجانب الإيراني. وكان النهج الروسي وسيكون دائماً هو الدخول في مناقشات لإيجاد حلول دبلوماسية لإشراك طهران في عمل مشترك بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وندعو إيران إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لاستئناف الحوار بسرعة مع مجموعة الخمسة زائداً واحداً بغية تسوية الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني عن طريق

إيجاد حل سلمي. ويحدونا الأمل أن تواصل إيران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوضيح المشاكل وحلها، بغية تبديد شكوك المجتمع الدولي المتعلقة بالخطط النووية الإيرانية.

وسوف تشارك الصين بنشاط في عمل لجنة ١٧٣٧، وستدعم الرئيس وتتعاون معه، وتعزز الدور البناء للجنة في معالجة المسألة النووية الإيرانية على النحو المناسب.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في بند جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

وجّهت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة آشتون، كتاباً إلى أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، السيد جليلي، تؤكد فيه مجدداً استعدادها للاجتماع مع إيران في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، تواصل جميع الأطراف العمل بنشاط لتعزيز تنفيذ الاتفاق الذي وقّعه البرازيل وتركيا وإيران بشأن مفاعل طهران للأبحاث. وأعربت إيران أيضاً عن استعدادها للتفاوض مع المجتمع الدولي، وللتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتأمل الصين أن تغتنم جميع الأطراف هذه الفرصة لاستئناف المحادثات على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وللقيام بمزيد من الحوار والعمل، ولبذل جهود دبلوماسية، لا سيما خارج مجلس الأمن، بغية